دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية
–دراسة حالة شركة سيفيتال–

بن الزاوي عبد الرزاق، جامعة محمد خيضر بسكرة
مسعودي جميلة، جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

جاء هذا المقال كمدخل لتوضيح دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة حالة قياسية في شركة "سيفيتال" بالاعتماد على استمارة بحث لقياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر كآلية لخلق القيمة للمؤسسة الاقتصادية، حيث أصبحت القيم الاقتصادية ليست المحدد الوحيد لتقييم المؤسسات الاقتصادية بل هناك رأس المال اللامادي كالقيم الثقافية، سياسية واجتماعية.

الكلمات الافتتاحية: حوكمة الشركات، مبادئ حوكمة الشركات، المسؤولية الاجتماعية، خلق القيمة.

Abstract:

This article came as an input to clarify the role of the application of the principles of corporate governance in the activation of the dimensions of social responsibility, Through an empirical Study in the corporation, "Cevital" depending on the questionnaire to measure the the impact of the application of the principles of corporate governance on the dimensions of social responsibility, Which is considered as a mechanism to create value in economic corporation, and the economic values are not the only determinant to evaluation of the economic corporations anymore, there is even immaterial capital such as cultural values, political and social.

Key words: corporate governance, the principles of corporate governance, social responsibility, create value.

المقدمة:

زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أصبح العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات ووصفت هذه الأزمة بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال فيما بين المؤسسات والحكومات لذلك أصبح من الضروري تبني مبادئ وأسس الحـوكمة التي تمكن المؤسسات من بناء نظام متين يتم من خلاله ضبط جميع الأعمال داخل المؤسسة وخارجها مما يسمح لها بتحسين أداءها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ويرتبط مفهوم الحوكمة بمفاهيم أخرى ذات العلاقة، والمتمثلة في مصطلح المسؤولية الاجتماعية، حيث أن التطور الذي عرفته مختلف المؤسسات الاقتصادية في ظل تغيرات الاقتصاد العالمي جعلها تضع الربح والعائد الاقتصادي من أولوياتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبح تقييم المؤسسات الاقتصادية لا يقتصر على القيم الاقتصادية فقط، وإنما هناك قيم ثقافية، قانونية، سياسية واجتماعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار، وهذا ما سيتم التطرق إلية من خلال دراسة مدى فعالية الحوكمة في تفعيل المسؤولية الاجتماعية التي تعتبر قيمة مضافة في حد ذاتها للمؤسسة الاقتصادية.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية من أجل خلق قيمة مضافة للمؤسسة الاقتصادية

– دراسة حالة مؤسسة سيفيتال –

التساؤلات: وتتمثل أساسا في التساؤل التالي:

- ما هو أثر الحوكمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية؟

الفرضيات: يمكن أن نبني دراستنا على الفرضية الأساسية التالية:

- لا تؤثر الحوكمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة خاصة في الآونة الأخيرة كون حوكمة الشركات جاءت من اجل تحسين إدارة الشركة، مما يسمح بدعم وتفعيل دور المسؤولية الاجتماعية في خلق قيمة مضافة للمؤسسة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو فحص وتحليل الدور الذي تلعبه الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية، وكذا تحليل علاقة الارتباط بين المتغير المستقل "حوكمة الشركات" على المتغير التابع "المسؤولية الاجتماعية".

الدراسات السابقة:

- عيسى عبد الله عيسى، إمكانية حوكمة الشركات من تحسين الأداء في الشركات الصناعية، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة (غير منشورة) جامعة دمشق، 2008 تهدف هذه الدراسة إلى عرض المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحوكمة في البيئة الليبية لتحسين أداء المؤسسة.
- غردي محمد، دور مبادئ وأسس الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013 وتهدف هذه الدراسة إلى عرض الدور الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية.

خطة الدراسة: يمكن أن نتطرق من خلال هذا المقال إلى المحاور التالية:

أولا: مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات؛

ثانيا: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية؛

ثالثا: قياس العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية (دراسة حالة شركة سيفيتال).

أولا: مفاهيم أساسية حول حوكمة الشركات

سيتم عرض أهم المفاهيم التي تساهم في الإجابة على الإشكالية فيما يلي:

1-مفهوم حوكمة الشركات: يشير لفظ الحوكمة إلى الترجمة العربية للأصل الانجليزي لكلمة "Governance" الذي توصل إليه مجمع اللغة العربية.[1] ويعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني.[2]

كما عرفها مجموعة من الباحثين كما يلي:

- ✓ اعرفها "Marois et Bompoint" على أنها "تشير إلى العلاقات الموجودة بين مجلس الإدارة وإدارة الشركة والمسيرين".[3]
- ✓ كما عرفها الكاتبان "Monks and Minow" على أنها "علاقة بين عدد من الأطراف والمشاركين التي تؤدي إلى تحديد توجه وأداء الشركة".[4]

2- أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات: تتجلى أهمية حوكمة الشركات فيما يأتي:[5]

- تمكن في رفع الكفاءة الاقتصادية للشركة من خلال وضع أسس العلاقة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين؛
- تعمل على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي ترعى مصلحة المساهمين؛
- تؤدي إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين خاصة الأجانب لتمويل المشاريع التوسعية؛
- تحضا الشركات التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

3- مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD": يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة مبادئ توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في سنة 1999، وقد أصدرت تعديلا لها في سنة 2004، وتتمثل في:[6]

3-1 ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصبغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الاستشرافية والتنظيمية المختلفة.

3-2 حفظ حقوق جميع المساهمين: يجب إن يحمي إطار الحوكمة حقوق المساهمين وتشمل حق نقل ملكية السهم، وحق اختيار أعضاء مجلس الإدارة وحق الجمعيات العمومية وحق الحصول على القوائم المالية وحق الحصول على القوائم المالية وأي معلومات ذات أهمية في الوقت المناسب، وحق الحصول على عائد من الأرباح ومنح الأسهم.[7]

3-3 المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أومن الاتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.[8]

3-4 دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات: ويتم ذلك عن طريق احترام دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مساهمين، مقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة والمجتمع) وتعويضهم عن أي انتهاك لحقوقهم القانونية وإفصاح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة.[9]

3-5 الإفصاح والشفافية: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تقديم افصاحات وهو الثقة والملائمة وفي التوقيت المناسب لكل الأمور الهامة بشان الشركة، شاملا الوضع المالي والأداء والملكية والرقابة، بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركات وملكية الأسهم والتصويت وعضوية مجلس الإدارة، ومكافآتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة وهياكل الحوكمة وسياساتها والمراجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين.[10]

3-6 مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الإستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية:[11]

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل للمعلومات وكذلك أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين؛
- ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
- يتضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

ثانيا: مفاهيم أساسية حول المسؤولية الاجتماعية

1-**مفهوم المسؤولية الاجتماعية:** يكون من الصعب في كثير من الأحيان الاتفاق على تحديد مفهوم معين يفي بإعطاء مضمون شامل وجامع ومتعمق لظاهرة ما وتزداد هذه الصعوبة إذا ما اقترنت

بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع وخاصة إذا تعلق الأمر بالمسؤولية الاجتماعية في عموميتها وقد تعددت المصطلحات المتعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومنها مواطنة الشركات والشركات ألأخلاقية التكافل الاجتماعي،...الخ.[12]

وتعددت تعريفات الحوكمة ويمكن أن نوضح البعض منها كما يلي:

- ✓ **عرف البنك الدولي** مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال على"أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد".[13]
- ✓ أما **Holmes** فقد عرفها- سنة 1985- بكونها "التزام على منشأة الأعمال اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها".[14]

2- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة[15] : تنشط المؤسسة في إطار البيئة المحيطة بها، فهي تشارك بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية من خلال استثماراتها، خلق مناصب العمل، منح فرص تحقيق الثروة كما أنها مستهلك للموارد الطبيعية ،منتج للنفايات،تساهم في الإبداع والتطور التكنولوجي..

وبهذا دعيت المؤسسات للمشاركة مع باقي الفاعلين في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنشاطاتها وتعديلها لتتناسب مع مبادئ التنمية المستدامة، وهذا ما اصطلح على تسميته المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

ومن هذا نلاحظ أن المسؤولية الاجتماعية تشمل ثلاث مستويات:

المستوى الأول اقتصادي: يجب على المؤسسة ضمان استمرارية نشاطها واستدامة العائد والأرباح.

المستوى الثاني اجتماعي: ضمان مناصب العمل والمساهمة في البناء الاجتماعي.

المستوى الثالث بيئي: من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

وعليه فالمسؤولية الاجتماعية تمتد لتتجاوز التعريف النيوكلاسيكي لمسؤولية المؤسسة الذي يتقيد بتعظيم الأرباح لتشمل باقي الفاعلين والمتعاملين ومختلف مستويات النشاط.

1- أبعاد المسؤولية الاجتماعية تناول الكتاب والباحثون أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة ووضعوا لها مسميات متباينة، فقد حدد كل من(Pride & Ferrell) أربعة أبعاد تمثلت في ما يلي:[16]

3-1 المسؤولية الاقتصادية: بأن تكون المؤسسة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

3-2 المسؤولية القانونية: وهنا يتم التزام المؤسسة تنفيذ القوانين، واكتساب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالأعمال المخلة بالقانون داخل المؤسسة.

3-3 المسؤولية ألأخلاقية: وتعني هنا أن تكون المؤسسة مبنية على أسس أخلاقية وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن إيذاء الآخرين.

3-4 المسؤولية الإنسانية: وهنا تكون المؤسسة صالحة وتعمل على الإسهام في تنمية وتطوير المجتمع وتحسين نوعية الحياة الاجتماعية.

4- علاقة الحوكمة بالمسؤولية الاجتماعية:

يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال تحديد زوايا حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: زوايا حوكمة الشركات

المصدر: نرمين نبيل أبو العطا، **حوكمة الشركات والتمويل** مع التطبيق على سوق المال، رسالة ماجستير، مصر، 2006

ثالثا: قياس العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية (دراسة حالة شركة سيفيتال)

سيتم عرض ومناقشة الجوانب التطبيقية للمتغير المستقل حوكمة الشركات وذلك من أجل التعرف على مدى مساهمتها في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية كمتغير تابع وذلك في إحدى المؤسسات الوطنية الجزائرية (سيفيتال)

1- طبيعة الدراسة الميدانية: اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستمارة كأداة لجمع البيانات وسيتم توضيح ذلك كما يلي:

1-1 **مجتمع وعينة الدراسة:** يتمثل مجتمع وعينة الدراسة فيما يلي:

- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في عمال شركة سيفيتال.
- **عينة الدراسة:** وزعت الاستمارات على عينة مستهدفة تتمثل في الإداريون من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة لشركة سيفيتال.

حيث تم توزيع 70 استمارة على مختلف أفراد عينة الدراسة، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 8 استمارات نظرًا لعدم استرجاعها، وبذلك يكون عدد الاستمارات الخاضعة للدراسة 62 استمارة.

2-1 **هيكل الاستمارة:** يتكون من 3 محاور والتي تتمثل في:

- **المحور الأول:** وقد شمل هذا المحور المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة؛
- **المحور الثاني:** شمل العبارات الموضوعة لدراسة متغير حوكمة الشركات المتضمن لأربع مبادئ، ونشير هنا إلى أنه تم استبعاد كل من مبدأ حفظ حقوق جميع المساهمين ومبدأ المساواة بين جميع المساهمين، وهذا لكونهما بدون دلالة إحصائية في النموذج المقترح؛
- **المحور الثالث:** شمل العبارات الموضوعة لدراسة متغير المسؤولية الاجتماعية المتضمن لأربعة أبعاد.

تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس « Likert » الخماسي، ووزعت درجاته كما هو مبين في الجدول الموالي:

أتفق تماما	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق تماما
5	4	3	2	1

3-1 **ثبات الأداة:** تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة القياس من ناحية العبارات الموضوعة، وتعتبر القيمة المقبولة لهذا المعامل من 60 % فأكثر وكانت نتائج اختبار ألفا كرونباخ كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): اختبار ألفا كرونباخ

متغيرات الدراسة	معامل ألفا كرونباخ
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	0.804
دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات	0.811
الإفصاح والشفافية	0.788
مسؤوليات مجلس الإدارة	0.664
عبارات متغير حوكمة الشركات	0.926
البعد الاقتصادي	0.821
البعد القانوني	0.849
البعد الأخلاقي	0.848
البعد الإنساني	0.612
عبارات متغير المسؤولية الاجتماعية	0.865
إجمالي عبارات الاستمارة	0.943

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن كل نتائج معامل ألفا كرونباخ كانت أكبر من 60%، حيث يظهر الجدول أعلاه أن جميع الأبعاد حصلت على قيمة ألفا كرونباخ أكبر من 0.612 إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ الإجمالي للدراسة بـ 0.943 وهذا يدل على أن أبعاد الدراسة مقبولة لأغراض البحث العلمي.

2- تحليل وتفسير نتائج الدراسة: تم استخدام عدد من الأدوات الإحصائية لغرض الوصول إلى نتائج العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك باستعمال البرنامج الإحصائي SPSS، وقد تمثلت أهم هذه التحليلات في التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وكذا استخدام معامل الارتباط لقياس العلاقة بين متغيري الدراسة.

2-1 خصائص عينة الدراسة: يتم دراسة خصائص العينة بتحليها عبر التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الصفات الشخصية والوظيفية لمفردات الدراسة ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): خصائص عينة الدراسة

خصائص عينة الدراسة		التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	57	91,9
	أنثى	5	8,1
المستوى التعليمي	ليسانس	23	37,1
	ماجستير/ماستر	12	19,4
	مهندس	18	29,0
	شهادات أخرى	9	14,5
عدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة	أقل من 5 سنوات	10	16,1
	10-5	19	30,6
	15-10	22	35,5
	15 سنة فأكثر	11	17,7

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يظهر الجدول أعلاه خصائص عينة الدراسة كما يلي:

- توزيع أفرد العينة حسب الجنس تغلب عليه فئة الذكور بنسبة 91.9% من العينة الكلية، أما النسبة المتبقية فكانت لصالح الإناث وذلك يعود لطبيعة نشاط المؤسسة.
- المستوى التعليمي نلاحظ أن النسبة الأكبر كانت للفئة الحاملة لكل من شهادة الليسانس ومهندس إذ بلغت على التوالي ما نسبتة 37.1% و29% في حين كانت النسبة الأقل لحاملي شهادة (ماجستير/ماستر) وشهادات أخرى حيث بلغت 19.4% و14.5% على التوالي وهذا يتناسب مع مجتمع الدراسة في كون المؤسسة تختار العاملين ذوي حسب تناسب الشهادة مع منصب العمل في المؤسسة الصناعية.
- سنوات الخبرة نلاحظ أن فئة (10-15) سنة هي الفئة التي تحصلت على النسبة الأكبر من عينة الدراسة حيث بلغ عددهم 22 بنسبة 35.5%، في حين كانت فئة (أقل من 05 سنوات) الأقل نسبة حيث بلغ عددها 10 أي بنسبة 16.1%، إذ يتضح مما سبق أن معظم الفئة المستهدفة

كانت ممن يتمتعون بالخبرات الجيدة الأمر الذي يساهم في دقة الإجابات وسلامتها، وكذا سلامة النتائج.

2-2 اختبار الفرضيات: تقوم دراستنا بالإجابة على الفرضية التالية:

H_0: لا تؤثر الحوكمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛

H_1: تؤثر الحوكمة على أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

وللإجابة على الفرضية أعلاه نتبع الخطوات التالية:

2-2-1 تحليل نتائج المتغيرين: بالنسبة للمحور الثاني والثالث قمنا بحساب كل من المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارات مبادئ الحوكمة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية وإجمالي المتغيرين أخيرا.

- **مبادئ حوكمة الشركات**

جدول رقم (04): مبادئ حوكمة الشركات

المبادئ	رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات	01	3,81	1,291
	02	3,55	1,565
	03	3,90	1,479
	04	4,23	1,193
	المجموع	3,8710	1,10303
دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات	05	4,03	1,086
	06	4,16	0,944
	07	4,18	1,000
	08	3,82	1,235
	المجموع	4,0484	0,85632
الإفصاح والشفافية	09	3,81	1,069
	10	4,08	1,191
	11	3,58	1,287
	12	4,23	0,931
	13	3,63	1,462

	المجموع	3,8645	0,88468
مسؤوليات مجلس الإدارة	14	3,77	1,407
	15	3,79	1,570
	16	3,89	1,368
	المجموع	3,8172	1,12218

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لعبارات المتغير الأول أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، وأن كل العبارات كانت في مجال موافق وموافق بشدة، وهذا يدل على أن هذه العبارات كانت واضحة بالنسبة لعينة الدراسة، ويدل أيضا على أن اغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ويعملون على تطبيقها، مما انعكس بشكل إيجابي على إجابات أفرادها، لكن نجد أن هذه المتوسطات تتفاوت فيما بينها، حيث نجد أن أضعف متوسط حسابي مثلته العبارة رقم (02) بقيمة 3,55 وانحراف معياري بما قيمته 1.565، كما نلاحظ أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم (04) و (12) بمتوسط حسابي 4.23 وبانحراف معياري 1.193 و0.931 على التوالي وهنا نحلل على أساس الانحراف المعياري الذي كان أقل تشتتا بالنسبة للعبارة (12) مما يدل على تقارب إجابات أفراد عينة الدراسة.

وبلغ المتوسط الحسابي لمبادئ حوكمة المتمثلة في ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة، قدرت على التوالي بـ3,8710، 4,0484، 3,8645 و3,8172 وهي ضمن مجال موافق وموافق بشدة مما يدل على تطبيق شركة سيفيتال لمبادئ الحوكمة، وهذا حسب ما جاء به الميثاق الجزائري لحوكمة الشركات في سنة 2009 حيث تم إعلان عضوية مجموعة من المؤسسات منها سيفيتال، رويبة، اليانس، ...

- **أبعاد المسؤولية الاجتماعية**

جدول رقم (05): أبعاد المسؤولية الاجتماعية

الأبعاد	رقم العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد الاقتصادي	17	3,48	1,523
	18	3,52	1,647
	19	4,08	0,963
	20	3,37	1,474
	المجموع	3,6129	1,15026
البعد القانوني	21	3,87	1,324
	22	3,52	1,388
	23	3,82	1,312
	24	3,71	1,583
	المجموع	3,7298	1,16586
البعد الأخلاقي	25	3,95	1,299
	26	3,65	1,404
	27	3,98	1,248
	28	3,76	1,554
	المجموع	3,8347	1,14515
البعد الإنساني	29	3,76	1,327
	30	3,65	1,569
	31	3,82	1,261
	المجموع	3,7419	1,04440

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الإحصائية المبينة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن المتوسط الحسابي لعبارات المتغير الثاني أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي (3)، وأن كل العبارات كانت في مجال موافق وموافق بشدة، وهذا يدل على أن هذه العبارات كانت واضحة بالنسبة لعينة الدراسة، ويدل أيضا على أن اغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن شركة سيفيتال تعمل بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، سواء من الناحية الاقتصادية

القانونية، الأخلاقية والاجتماعية لكن نجد أن هذه المتوسطات تتفاوت فيما بينها، حيث نجد أن أضعف متوسط حسابي مثلته العبارة رقم (20) بقيمة 3,37 وانحراف معياري بما قيمته 1,474، كما نلاحظ أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم (19) بمتوسط حسابي 4.08 وبانحراف معياري 0,963.

وبلغ المتوسط الحسابي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في البعد الاقتصادي البعد القانوني، البعد الأخلاقي والبعد الإنساني على التوالي ما قيمته 3,6129 3,7298، 3,8347، 3,7419 وهي ضمن مجال موافق مما يدل على أن شركة سيفيتال تعمل على تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

2-2-2 تحليل العلاقة بين مبادئ حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون عند مستوى الدلالة (α= 0.01) لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (حوكمة الشركات) والمتغير التابع (المسؤولية الاجتماعية) وذلك لتوضيح قوة العلاقة بين كل مبدأ من مبادئ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية وقوتها بين متغيري الدراسة، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية

المستقل / التابع	مبادئ الحوكمة				حوكمة الشركات
	المبدأ الأول	المبدأ الثاني	المبدأ الثالث	المبدأ الرابع	
المسؤولية الاجتماعية	0,869 0,00	0,760 0,00	0,672 0,00	0,725 0,00	0,824 0,00

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة معنوية بين مبادئ الحوكمة والمتغير التابع المسؤولية الاجتماعية عند مستوى معنوية 0.00 بالنسبة لجميع المبادئ حيث بلغت معاملات الارتباط بيرسون لكل من المبدأ الأول (ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات)، المبدأ الثاني (دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات)، المبدأ الثالث (مسؤوليات مجلس الإدارة)، المبدأ الرابع (الإفصاح والشفافية) على التوالي ما قيمته 0,869، 0,760، 0,672، 0,725، كما نلاحظ أن المبدأ الأول احتل المرتبة الأولى من خلال قوة العلاقة، وهذا يدل على أن ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات يفعل المسؤولية

الاجتماعية باعتباره أساسا لتطبيق مبادئ الحوكمة ثم يليه المبدأ الثاني والرابع على التوالي، وأخيرا المبدأ الثالث بقيمة 0.672.

كما تشير النتائج الواردة أعلاه بالنسبة للعلاقة بين متغيري الدراسة حوكمة الشركات (المتغير المستقل) والمسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع) وجود علاقة ارتباط قوية موجبة (علاقة طردية) ذات دلالة معنوية بين المتغيرين وذلك بقيمة 0.824 بمستوى معنوية 0.00، ومنه نستنتج وجود علاقة طردية قوية بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

2-2-3 أثر الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية: للإجابة على الفرضية قمنا بدراسة العلاقة باستعمال معادلة الانحدار المتعدد، وذلك لتوضيح العلاقة بدقة وتقييم الأثر بين المتغيرين كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (07): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

البيان		المسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع)						
		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التباين F المحسوبة	مستوى الدلالة F	درجة التأثير Beta	T	مستوى دلالة t
حوكمة الشركات (المتغير المستقل)	المبدأ الأول	,850	,722	37,013	,000[b]	,538	4,225	,000
	المبدأ الثاني					,226	1,891	,064
	المبدأ الثالث					,089	,792	,432
	المبدأ الرابع					,066	,503	,617

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول أعلاه ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة أي أن المعطيات تؤكد وجود علاقة بين الحوكمة وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في شركة سيفيتال وذلك عند مستوى (α=0.05) وتعتبر العلاقة قوية لأن قيمة معامل الارتباط (R) بلغت (85.5%)، وهي نسبة مرتفعة، كما تفسر المتغيرات المستقلة مجتمعة ما نسبته (72.2%) من

تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وهي نسبة معتبرة في حين أن ما نسبتة 27.8% تعود إلى عوامل أخرى كما هو موضح في الجدول أعلاه، كما أكدت قيمة معامل التباين (F) معنوية هذا التأثير والتي بلغت قيمتها 37,013 عند مستوى دلالة 0.00 ومنه رفض فرضية العدم التي استندت عليها الدراسة وقبول الفرضية البديلة أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

لكن إذا نظرنا إلى مستوى دلالة معنوية T فنجد أن هذا التأثير يعود إلى مبدأ واحد وهو ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، حيث بلغت قيمة 4,225 عند مستوى معنوية 0,00، في حين أن المبادئ الأخرى لا تؤثر في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لأن مستوى دلالتها أكبر من 0.05.

الخاتمة:

انطلاقا من الأهمية الكبيرة والمتزايدة بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الاقتصادية في كافة البلدان النامية منها والمتقدمة وذلك لتأثيرها المباشر وغير المباشر على أعمال المؤسسة وفاعليتها، حيث تعتبر من الموارد الغير مادية التي تخلق قيمة في المؤسسة، ولتفعيل أبعادها بدأت المؤسسات الاقتصادية تعمل على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لتوفير إطار الفعال من أجل تحقيق المسؤولية تجاه أصحاب المصالح ومحيط المؤسسة بصفة عامة، الذي يعتبر من أهم القضايا بالنسبة للمؤسسة كالعملاء، العاملين، القانون،... والتي تعتبر بدورها الأطراف المعنية بنظام الحوكمة، حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعد الحوكمة أحد الآليات التي تعمل على تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية من أجل خلق قيمة مضافة في المؤسسة، وذلك بتطبيق المبادئ المنصوص عليها من طرف منظمة التعاون الدولية؛
- تمثل حوكمة الشركات نظاما رقابيا فعالا لحماية مصالح الأطراف التابعة للشركة؛
- تؤثر الحوكمة تأثيرا ايجابيا على أبعاد المسؤولية الاجتماعية، وهذا ما لمسناه من خلال اختبار فرضية الدراسة؛
- يعتبر مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات الأكثر تأثيرا على المسؤولية الاجتماعية.

تعود قوة العلاقة بين حوكمة الشركات وأبعاد المسؤولية الاجتماعية إلى مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، الذي يعتبر من أهم المبادئ باعتباره شرط أساسي لتطبيق مبادئ الحوكمة وتفعيلها مما ينعكس إيجابا على تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية وخلق قيمة مضافة للمؤسسة وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.

ملحق

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة

أخي الفاضل، أختي الفاضلة

هذه الاستمارة موجه إلى الإدارة العليا، بكافة أطرافها بالإضافة إلى الإطارات خاصة رؤساء الأقسام، وهي عبارة عن أداة لجمع البيانات اللازمة، وذلك في إطار إعداد ورقة بحثية تحت عنوان:

" دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية "

دراسة حالة شركة سيفيتال

ونظرا لأهمية رأيكم في المجال، نرجو تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة، لأن صحة نتائج الاستمارة تعتمد على مدى إجاباتكم الدقيقة علما بأن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، وأنها لا ولن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

المحور الأول: المتغيرات الديمغرافية

ضع علامة (X) في المكان المناسب

– الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

– المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماجستير/ماستر ☐ مهندس ☐ أخرى ☐

– عدد سنوات الخبرة في مجال الإدارة

أقل من 5 سنوات ☐ 5-10 سنوات ☐ 10-15سنة ☐ أكثر من 15سنة ☐

المحور الثاني: مبادئ حوكمة الشركات: ضع العلامة (X) في المكان المناسب

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم الفصل بين وظيفة المدير التنفيذي ووظيفة رئيس مجلس الإدارة					
02	توجد لجنة مشكلة من أعضاء مجلس الإدارة لدراسة وتقييم نظام المكفآت والحوافز في الشركة.					
03	يقوم المجلس بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال الشركة بشكل فعال وتحديد					

	مهامها ومراجعتها.					
04	الاعتماد على الهيكل التنظيمي للشركة في توزيع الصلاحيات.					

2- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات

الرقم	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	العمل على تطوير آليات العمل لجميع العاملين لتحسين الأداء بالشركة.					
06	الاتصال مع أصحاب المصالح لإيجاد طرق مختلفة لتوفير رؤوس الأموال					
07	توفير المعلومات لأصحاب المصالح بأسلوب دوري وفي الوقت المناسب					
08	يتم احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.					

3- الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
09	يتم إيصال المعلومات، ويفصح عنها وفقا لمعايير محاسبية.					
10	تدقق الحسابات سنويا من قبل مدقق خارجي مستقل.					
11	يكون المدققين الخارجيين عرضة للمساءلة من قبل المساهمين ومسؤولين أمام الشركة عند قيامهم بعملية التدقيق.					
12	تقدم قنوات لنشر المعلومات ذات الصلة والعلاقة لمستخدميها، بشكل متساوي وفي الوقت المناسب.					
13	مسؤولية الإفصاح تقع على عاتق مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.					

4- مسؤوليات مجلس الإدارة

الرقم	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	يعمل أعضاء مجلس الإدارة على تحقيق مصالح المؤسسة والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.					
15	يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية ويأخذ في عين الاعتبار اهتمامات أصحاب المصالح.					
16	يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على الخطط الإستراتيجية لتوجيه عمل الشركة المستقبلي والحالي.					

المحور الثالث: أبعاد المسؤولية الاجتماعية ضع علامة (X) في المكان المناسب

1- البعد الاقتصادي

الرقم	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
17	المنظمة تحقق ربح إقتصادي دون المساس بمستويات الأجور.					
18	تسعى المنظمة إلى زيادة ارباحها مع احترام المنتجات المنافسة.					
19	الصدق في جميع تعاملاتها الاقتصادية بيعا وشراء بأساليب واضحة					
20	العمل على تحقيق أقصى الأرباح بشفافية.					

2- البعد القانوني

الرقم	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
21	الالتزام بالقوانين التي تسعى لتوفير الرعاية الصحية والطبية للعمال.					
22	تحترم منظمتكم القوانين الخاصة بالحماية من الأخطار المهنية والأمراض والحوادث الناتجة عن العمل.					
23	تتبنى إدارة المنظمة مبدأ الاعتراف بعمل النقابات العمالية.					
24	تعمل منظمتكم على التصريح لدى مصالح الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات عند الوفاة أو العجز.					

3- البعد الأخلاقي

الرقم	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
25	تتوافق رسالة المنظمة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع.					
26	تمتلك المنظمة نظاما صارما لمحاربة الفساد الإداري بشتى أنواعه.					
27	تسعى منظمتكم لمراعاة حقوق الإنسان واحترام عادات وتقاليد المجتمعات.					
28	تمتلك المنظمة دليل أخلاقي واضح و معلن لجميع العاملين لديها.					

4- البعد الإنساني

الرقم	العبارات	موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
29	توافق المنظمة على المشاركة في تسطير برامج لحماية البيئة والمجتمع من طرف الجمعيات و الهيئات المحلية.					
30	تساهم المنظمة في توفير فرص عمل بالتساوي بين طالبيه					
31	تقديم تسهيلات ومساعدات لأداء مناسك الحج والعمرة.					

وشكرا

[1]طالب علاء فرحان، إيمان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**،الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2011، ص 24.

[2]حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع ورهانات وأفاق)، جامعة العربيين مهيدي بام البواقي، 7-8 ديسمبر 2010، ص 3.

[3] Berrnard marois, Batrik bompoint, **gouvernement d'entreprise et communications financére**, economica, paris 2004 , p 105.

[4]عطاء الله وراد خليل، **الدور المتوقع للمدقق الداخلي عند تقديم خدمات التأكيد في البنوك التجارية الأردنية في ظل الحاكمية المؤسسية**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات – تدقيق المصارف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 24-26 سبتمبر، 2005، ص15.

[5]عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية** الدار الجامعية، الإسكندرية،2007،ص ص29،28.

[6]**محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة إلى نمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي،القاهرة،2007، ص7.

مقال متاح على الربط الالكتروني:

http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc زيارة الموقع يوم (2015/11/3)

[7] انس القضاه، **إمكانية تطبيق الحوكمة لزيادة الشفافية والإفصاح في القوائم المالية**، الملتقى الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، 19-20 نوفمبر 2014 ،ص 9.

[8]مصطفى نجم البشاري، **أهمية تطبيق حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان**، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان، 20-21 جانفي 2008، ص20.

[9]هشام عمر حمودي عبد، عزيزة بن السمينة، **إدراج آليات المحاسبة عن زكاة الأموال ضمن لوائح الحوكمة بهدف تفعيل أداء الشركات** ،ملتقى دولي حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص 75.

[10]طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية،القاهرة، 2007-2008، ص ص12، 13.

[11]مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، القاهرة، 2006، ص11.

[12] أم كلثوم جماعي، سمير بن عبد العزيز، **الركائز الأساسية لنجاح المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال**، الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، يومي14 – 15 فيفري 2012 ص ص 2، 3.

[13] الطاهر خامرة، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير تحت عنوان **المسؤولية البيئية والاجتماعية كمدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة – حالة سونطراك–** ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007/2006، ص 80.

[14] تودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، العدد10، أكتوبر 2011، ص458.

[15]بوذريع صليحة، منور اوسرير، **المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة**، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية بجامعة بشار يومي 14 و15 فيفري 2012، ص ص 10،11.

[16]:Pride, M., William and Ferrell**, C.O,Marketing concepts and strategies**, Ninth Edition,Houghton, Mifflin company,Boston, 1997, P: 65.